

بسم الله الرحمن الرحيم المجلس التشريعي الفلسطيني



الدورة التاسعة - الفترة الثانية

محضر الجلسة الأولى / الاجتماع الثاني عشر

المنعقد في مدينتي رام الله وغزة

يومي الأربعاء والخميس

الموافق 20 - 2004/10/21

فهرس المحتويات

أولاً: الافتتاحية.....	3
ثانياً: الحضور والغياب	3
ثالثاً: إقرار التعديلات والإضافات المقترحة على جدول الأعمال.....	3
رابعاً: تأجيل الجلسة الخاصة للاستماع إلى تقرير رئيس الحكومة	3
خامساً: إقرار محاضر الجلسات السابقة.....	4
سادساً: الاعتداء على مكاتب أعضاء المجلس في محافظات غزة وجنين	4
سابعاً: رسالة الأخ النائب نبيل عمرو.....	4
ثامناً: الأسئلة الموجهة إلى الوزراء.....	4
أسئلة تم تأجيلها للجلسة القادمة	7
سادساً: مشاريع القوانين	8
1- المناقشة العامة	8
أ. مشروع قانون رعاية العاطلين عن العمل رقم (159/2004/ع)	8
2- المناقشة العامة	8
أ. مشروع قانون معدل لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 خاص بالجدول الملحقه بالقانون رقم (165/2004/ل).....	8
قضية الطلبة الممنوعين من السفر	9
3- القراءة الثالثة لمشاريع القوانين	9
أ. مشروع قانون معدل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية لعام 1996 رقم (155/2004/ل) ..	9

المرفقات

- 1-تقرير مفصل بالغياب
- 2-الرسالة الموجهة من الأخ احمد قريع (أبو علاء) "رئيس مجلس الوزراء" بطلب تأجيل الجلسة الخاصة
- 3-قرار رقم 9/1/754
- 4-قرار رقم 9/1/755
- 5-قرار رقم 9/1/756
- 6-قرار رقم 9/1/757

محضر جلسة يوم الأربعاء
الموافق 2004/10/20 المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة
الساعة 12:00 مساء

أولاً: الافتتاحية

افتتح الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" باسم الله ثم باسم فلسطين وعاصمتها القدس الشريف الاجتماع الثاني عشر من الجلسة الأولى للدورة التاسعة.

ثانياً: الحضور والغياب

الحضور (63) عضو، والغياب (21) عضو.

(مرفق تقرير مفصل بالغياب)

ثالثاً: إقرار التعديلات والإضافات المقترحة على جدول الأعمال

تم إقرار التعديلات والإضافات المقترحة على جدول الأعمال للاجتماع الثاني عشر من الجلسة الأولى بطلب من الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" وبإجماع الأخوات والأخوة الأعضاء، وإضافة البنود التالية:

- 1- تأجيل الجلسة الخاصة للاستماع إلى تقرير رئيس الحكومة.
- 2- الاعتداء على مكاتب أعضاء المجلس في محافظات غزة وجنين.
- 3- المناقشة العامة لمشروع قانون معدل قانون السلطة القضائية الخاص بجدول رواتب القضاة.
- 4- القراءة الثانية لمشروع قانون معدل لقانون الخدمة المدنية.
- 5- الرسالة الموجهة من الأخ نبيل عمرو إلى المجلس التشريعي .
- 6- إضراب موظفي وعاملي وكالة الغوث.

رابعاً: تأجيل الجلسة الخاصة للاستماع إلى تقرير رئيس الحكومة

تلا الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" الرسالة الموجهة من الأخ/ رئيس الوزراء لتأجيل الجلسة الخاصة لمدة أسبوعين، حتى يتمكن من استكمال إعداد التقرير على الوجه المطلوب.

(مرفق نص الرسالة)

ناقش المجلس موضوع تأجيل الجلسة، وقد تم التصويت على قرار الأخ/ روجي فتوح "رئيس المجلس" بتأجيل الجلسة الخاصة لمدة أسبوعين، حيث كانت النتيجة (33) عضو مع التأجيل و (15) عضو ضد التأجيل و لا أحد ممتنع، وبناءً عليه اتخذ القرار رقم (9/1/753).

(مرفق نص القرار)

خامساً: إقرار محاضر الجلسات السابقة

تم إقرار محضر الاجتماع الحادي عشر دون تعديلات.

سادساً: الاعتداء على مكاتب أعضاء المجلس في محافظات غزة وجنين

ناقش المجلس موضوع تكرار الاعتداء على مكاتب الأخوة النواب في محافظات غزة وجنين بالإضافة إلى الوضع الأمني الداخلي في غزة، وقد خلص المجلس إلى مجموعة من التساؤلات تقرر إحالتها إلى مجلس الوزراء للإجابة عليها، وبناءً عليه اتخذ القرار رقم (9/1/754).

(مرفق نص القرار)

سابعاً: رسالة الأخ النائب نبيل عمرو

تلا الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" الرسالة الموجهة من الأخ نبيل عمرو إلى المجلس، والتي يستفسر فيها عن مجريات التحقيق في حادثة محاولة اغتياله، وقد قرر المجلس إحالة الموضوع إلى مجلس الوزراء للاستفسار عن مجريات ونتائج التحقيق، وبناءً عليه أتخذ القرار رقم (9/1/755).

(مرفق نص القرار)

ثامناً: الأسئلة الموجهة إلى الوزراء

السؤال رقم (9/1/61م)

إمع التطور الكبير في القياس والتقويم التربوي واعتماد العملية التعليمية التعليمية على نمط الاختبارات الموضوعية في المدارس والجامعات على حد سواء، فلماذا لا تأخذ الوزارة بهذا الأسلوب في امتحانات الثانوية العامة، خصوصاً وأنه يتصف بالصدق والثبات وأقل عيوباً وأبعد عن المعايير الذاتية في التصحيح وأدق في القياس؟ والى أي مدى يمكن الجمع بين الأساليب الحديثة في الاختبارات والتقويم وبين النمط التقليدي القديم؟

- تم توجيه السؤال رقم (9/1/61م) إلى الأخ/ نعيم أبو الحمص "وزير التربية والتعليم العالي" من قبل الأخ/ سليمان الرومي.

- بعد الإستماع إلى إجابة الأخ/ نعيم أبو الحمص "وزير التربية والتعليم العالي" توجه الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ سليمان الرومي لمعرفة ما إذا كان إقتنع بالإجابة.
- جاء رد الأخ/ سليمان الرومي أنه مقتنع بالإجابة.

السؤال رقم (9/1/63م)

- [هل يحق لمجلس الوزراء أو وزير الاتصالات أن يفرض رسوم ويحدد قيمتها دون أن يكون هناك ما يعطيه هذا الحق في قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية، خاصة أن قانون تنظيم الموازنة لا يعطي هذا الحق لأحد في غياب نص قانون ملزم؟]
- تم توجيه السؤال رقم (9/1/63م) إلى الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" من قبل الأخ/ عزمي الشعبي.
 - بعد الإستماع إلى إجابة الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ عزمي الشعبي لمعرفة ما إذا كان إقتنع بالإجابة.
 - جاء رد الأخ/ عزمي الشعبي أنه غير مقتنع بالإجابة.
 - أخذا بعين الإعتبار رد الأخ/ سلام فياض أحال الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" السؤال رقم (9/1/63م) إلى اللجنة الاقتصادية.

السؤال رقم (9/1/57م)

- [هل الترقيات التي حصلت في المناصب القيادية الإشرافية العليا تمت وفقاً لموازنة عام 2004 أم بشكل غير عادي، وما تأثير ذلك على الموازنة العامة من حيث التنفيذ؟]
- تم توجيه السؤال رقم (9/1/57م) إلى الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" من قبل الأخ/ فخري التركمان.
 - بعد الإستماع إلى إجابة الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" توجه الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ فخري التركمان لمعرفة ما إذا كان إقتنع بالإجابة.
 - جاء رد الأخ/ فخري التركمان أنه مقتنع بالإجابة.

السؤال رقم (9/1/64م)

[الأرض التي بني عليها المركز الرياضي تراي فيتنس في البيرة مسجلة باسم من؟ ولماذا سجلت هكذا؟]

- تم توجيه السؤال رقم (9/1/64م) إلى الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" من قبل الأخ/ عبد الجواد صالح.
- بعد الإستماع إلى إجابة الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" توجه الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ عبد الجواد صالح لمعرفة ما إذا كان إقتنع بالإجابة.
- جاء رد الأخ/ عبد الجواد صالح أنه مقتنع بالإجابة.

السؤال رقم (9/1/65م)

إما هي الآلية التي يلتزم بها مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني أو مدراء الشركات التابعة له عند الحصول على قروض؟ وهل فشل شركة الخدمات التجارية الفلسطينية تسديد قرضين، أولهما، بمبلغ 13.600.000 مليون دولار بتاريخ 18 يونية 2000 ، على ان يسدد القرض وفوائده بتاريخ 18 أكتوبر 2000 ، وحتى تاريخ 3 نيسان 2004 لم يتم تسديده! وقام صندوق الاستثمار بالحصول على قرض آخر بقيمة 14 مليون دولار أمريكي شريطة تسديده بتاريخ 4 ديسمبر 2004 ، فهل فشل الشركة بسبب إداري أو عجز مالي؟ ثم ألا ترى معي أن هذه القروض، في حال تعذر تسديدها، فان السلطة الفلسطينية مسؤولة عن تسديدها؟ وبناءً عليه، ألا ترى أن إقرارها من المجلس التشريعي إجراء لازم لحماية استثمارات السلطة؟]

- تم توجيه السؤال رقم (9/1/65م) إلى الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" من قبل الأخ/ عبد الجواد صالح.
- بعد الإستماع إلى إجابة الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" توجه الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ عبد الجواد صالح لمعرفة ما إذا كان إقتنع بالإجابة.
- جاء رد الأخ/ عبد الجواد صالح أنه مقتنع بالإجابة.

السؤال رقم (9/1/66م)

[لماذا بقيت معظم أصول وديون صندوق الاستثمار الفلسطيني باسم شركة فلسطين للخدمات التجارية وتحت إدارتها؟]

- تم توجيه السؤال رقم (9/1/66م) إلى الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" من قبل الأخ/ عبد الجواد صالح.
- بعد الإستماع إلى إجابة الأخ/ سلام فياض "وزير المالية" الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ عبد الجواد صالح لمعرفة ما إذا كان إقتنع بالإجابة.
- جاء رد الأخ/ عبد الجواد صالح أنه مقتنع بالإجابة.

أسئلة تم تأجيلها للجلسة القادمة

سبب التأجيل	موجه إلى	رقم السؤال
اعتذار الوزيرة	الأخت/ انتصار الوزير "وزيرة الشؤون الاجتماعية"	(9/1/60م)
اعتذار الوزيرة	الأخت/ انتصار الوزير "وزيرة الشؤون الاجتماعية"	(9/1/58م)
اعتذار رئيس مجلس الوزراء	الأخ/ أحمد قريع "رئيس مجلس الوزراء"	(9/1/56م)
اعتذار رئيس مجلس الوزراء	الأخ/ أحمد قريع "رئيس مجلس الوزراء"	(9/1/59م)

رفعت الجلسة الساعة 02:30

محضر جلسة يوم الخميس
الموافق 2004/10/21 المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة
الساعة 11:10 صباحاً

استأنف المجلس أعماله ببند مشاريع القوانين من جدول الأعمال

سادساً: مشاريع القوانين

1- المناقشة العامة

أ. مشروع قانون رعاية العاطلين عن العمل رقم (159/2004/ع)

- دعا الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ موسى الزعبوط "مقرر لجنة التربية والقضايا الاجتماعية" لتقديم مذكرة اللجنة حول مشروع قانون رعاية العاطلين عن العمل.
 - قدّم الأخ/ موسى الزعبوط "مقرر لجنة التربية والقضايا الاجتماعية" مذكرة اللجنة.
 - شرع المجلس بالمناقشة العامة لمشروع قانون رعاية العاطلين عن العمل، وفقاً لأحكام المادة (65 - بند 3).
 - بإجراء التصويت حول مشروع القانون كانت النتيجة: دمج مشروع قانون رعاية العاطلين عن العمل مع مشروع قانون التأمينات الاجتماعية، بأغلبية الأخوات والأخوة الأعضاء وبناء عليه اتخذ قرار رقم (9/1/756).
- (مرفق نص القرار)

2- المناقشة العامة

أ. مشروع قانون معدل لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 خاص

بالجداول الملحقه بالقانون رقم (165/2004/ل)

- دعا الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ سعدي الكرنز "رئيس لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية" لتقديم مذكرة اللجنة حول مشروع قانون معدل لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 خاص بالجداول الملحقه بالقانون.
- قدّم الأخ/ سعدي الكرنز "رئيس لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية" مذكرة اللجنة.
- شرع المجلس بالمناقشة العامة لمشروع قانون معدل لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 خاص بالجداول الملحقه بالقانون، وفقاً لأحكام المادة (65 - بند 3).

- بإجراء التصويت حول مشروع القانون كانت النتيجة: قبول مشروع قانون معدل لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 خاص بالجدول الملحق بأغلبية الأخوات والأخوة الأعضاء على أن يتم إعادة صياغة مشروع القانون بمشاركة اللجنة القانونية والدائرة القانونية، بالإضافة إلى إرسال رسالة إلى مجلس الوزراء باعتبار القرار الذي اتخذ بإلغاء قرار وزير المالية القاضي (باعتبار رواتب القضاة وأعضاء النيابة العامة سلفة) هو قرار غير واضح وغير صحيح، بأغلبية الأخوات والأخوة الأعضاء وبناء عليه اتخذ قرار رقم (9/1/757).

(مرفق نص القرار)

قضية الطلبة ممنوعين من السفر

- تلا الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" مذكرة مقدمة من مجموعة من الطلبة يطالبون فيها بإثارة موضوع أكثر من ألف طالب فلسطيني في غزة من السفر إلى جمهورية مصر العربية والدول الشقيقة والصديقة الأخرى لمواصلة تحصيلهم العلمي، وذلك تحت ذريعة أن أعمارهم تقل عن 35 سنة.
- ناقش المجلس الموضوع واقترح الأخوات والأخوة الأعضاء أن يتم التعاون بين المجلس التشريعي والحكومة لحل هذه القضية.

3- القراءة الثالثة لمشاريع القوانين

أ. مشروع قانون معدل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية لعام 1996 رقم (2004/155/ل)

- دعا الأخ/ حسن خريشه "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ فخري شقورة "رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي" لتقديم تقرير القراءة الثالثة لمشروع قانون معدل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية لعام 1996.
- قدم الأخ/ فخري شقورة "رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي" التقرير.
- شرع المجلس بالقراءة الثالثة وفقا لأحكام المادة (68 - بند 2) من النظام الداخلي.
- اقترح الأخ/ فخري شقورة "رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي" إقرار المادة رقم (23) كما هو مقترح من اللجنة.
- بإجراء التصويت حول إقرار المادة رقم (23) كانت النتيجة:
- إقرار المادة رقم (23) كما وردت بالنص الأصلي على النحو التالي:

- تعدل المادة (47) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996 لتصبح كالتالي:
- يعلن رئيس لجنة الانتخابات المركزية أسماء المرشحين الذين فازوا بعضوية المجالس، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثمان وأربعين ساعة من انتهاء عملية الفرز، ويقوم بإصدار شهادات رسمية للفائزين.
- اقترح الأخ/ فخري شقورة "رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي" شطب المادة رقم (19) من القانون الأصلي، والتي تنص على:
- تقوم اللجان الانتخابية بتنفيذ القرارات النهائية الصادرة عنها في حالة عدم استئنافها والقرارات النهائية الصادرة عن رئيس المحكمة.
- بإجراء التصويت حول شطب المادة رقم (19) كانت النتيجة:
- شطب المادة رقم (19).
- اقترح الأخ/ فخري شقورة "رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي" إقرار المادة رقم (49) كما هو مقترح من اللجنة.
- بإجراء التصويت حول إقرار المادة رقم (49) كانت النتيجة:
- إقرار المادة رقم (49) بالتعديلات المقترحة من اللجنة لتصبح على النحو التالي:
- تعدل المادة (49) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996 لتصبح كالتالي:
- تحتفظ لجنة الانتخابات المركزية في مقرها بسجلات الناخبين وأسماء المرشحين وأوراق الاقتراع ومحاضر الانتخابات والاعتراضات والطعون والقرارات الصادرة بشأنها.
- اقترح الأخ/ فخري شقورة "رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي" شطب المادة رقم (24) من القانون الأصلي، والتي تنص على:
- يجب أن لا يقل تمثيل أي من الجنسين في مجالس الهيئات المحلية عن 20%.
- بإجراء التصويت حول شطب المادة رقم (24) كانت النتيجة:
- شطب المادة رقم (24).

نظراً لحالة الفوضى التي سادت في القاعة بسبب الاحتجاج من بعض الأخوات والأخوة الحضور على شطب المادة (24) تم رفع الجلسة مع تعليق التصويت على المادة (40) من المواد المقترحة بالقراءة الثالثة، بالإضافة إلى التصويت على مشروع القانون ككل بالقراءة الثالثة.

رفعت الجلسة الساعة 01:00

روحي فتوح

رئيس

المجلس التشريعي الفلسطيني

أحمد نصر

أمين سر

المجلس التشريعي الفلسطيني